الفصل الأول
أسباب اندلاع أزمة دارفور

تمثل أزمة دارفور نوعا من أنواع النزاعات الداخلية التى عهدتها القارة الإفريقية بين حكومة مركزية من جانب، وحركات تمرد مسلحة من جانب آخر، إلا أن طبيعة الأطراف المتورطة فيها ونوعية مطالبها، فضلا عن المنحى الخطير الذى اتخذته منذ ذلك التاريخ قد ميزها عن العديد من غيرها من الصراعات الداخلية التقليدية، حيث تقدم أزمة دارفور مثالا واضحا عن الدائرة المفرغة التى تشهدها الأزمات فى القارة الإفريقية على مدى عقود من الزمان، والتى تمثلت العناصر الرئيسية فيها من اندلاع الأزمة بما يصاحبها من مواجهات، ثم القمع بما يتضمنه من درجات متعددة ومتصاعدة لانتهاك حقوق الإنسان، ويصاحب كل ذلك عادة مطالبة المجتمع الدولى بتقديم المساعدات الإنسانية واستنزاف موارد البلاد فى تمويل العمليات العسكرية،أو تلك الخاصة بفرض النظام والأمن[1].

ويمكن القول إن الصراعات والنزاعات فى إقليم دارفور ليست ظاهرة جديدة، فهى ظاهرة تكاد تكون ملازمة لتاريخ هذا الإقليم منذ القدم، إلا أن الصراع فى هذه المرة ارتقى إلى مستوى الأزمة لأسباب سيتم استجلاؤها من خلال مجموعة من العوامل المختلفة والمتداخلة فى الوقت ذاته والتى أسهمت بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة فى إيجاد البيئة المتوترة لنشوء الصراعات والنزاعات[2]، حيث تداخلت العديد من العوامل البيئية والاجتماعية من ناحية والاقتصادية السياسية الداخلية والخارجية من ناحية أخرى كل ذلك أدى إلى اندلاع الأزمة.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

–Ed O›Keefe and Jeffrey Marcus," **Crisis in Sudan**", Washington post , September 9, 2004. http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A20765-2004Jul1.html

– عماد عواد، «أزمة دارفور» تعدد الأبعاد وتنوع الإشكاليات، المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٠٨،أكتوبر، بيروت، ٢٠٠٤م، ص ٤٨–٦٣.

(٢) محمد الأمين عباس النحاس، «أزمة دارفور بدايتها وتطوراتها»، فى السودان فى مفترق الطرق بعد الحرب قبل السلام، المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٥٠، بيروت، ٢٠٠٦م، ص ١٣٤ –١٣٦.

المبحث الأول

العوامل البيئية

أصدر برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة (UNEP) تقريرا فى ٢١ يونيه عام ٢٠٠٧م يبرز أن العوامل البيئية تعد من الأسباب التى أسهمت فى اندلاع الأزمة فى إقليم دارفور، حيث إنه عانى من العديد من الآثار المترتبة على التغير المناخى، هذا بالإضافة إلى تأثره بالعديد من الأضرار البيئية، ومن أبرزها انتشار التصحر والجفاف؛ ما دفع سكان دارفور من مزارعين ورعاة إلى التقاتل من أجل الموارد المائية القليلة، كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة «بان كى مون» أن التغير المناخى يتحمل جزءا من المسئولية لتفجر الصراع «صراع من أجل الموارد»، ومن ثم يعتبر التدهور البيئى الناتج عن نضوب هذه الموارد واحدا من الأسباب الأساسية للصراعات التى شهدها ويشهدها السودان[1].

ونظرا لتأثر الأوضاع السياسية بالظروف والعوامل البيئية السائدة فى محيط المنطقة – وقبل التطرق إلى أثر العوامل البيئية – لابد من استعراض البيئة الجغرافية لإقليم دارفور، حيث إن جزءا من مكونات الصراع فى إقليم دارفور يرتبط بجغرافية المنطقة وهذا يتضح فيما يلى:

أ - موقع إقليم دارفور:

يقع إقليم دارفور غرب جمهورية السودان بين دائرتى عرض ١٠، ١٦ درجة، وخطى طول ٢٢، ٢٧ درجة، وتبلغ مساحة الإقليم حوالى (٥١٠,٨٨٨) كيلو متر مربع، أى

(١) كما أوضح التقرير وجود أدلة على تغير مناخى إقليمى طويل الأمد فى مناطق مختلفة بالسودان وقد تجلى بوضوح فى انخفاض هطول الأمطار و كان أكثرها وضوحا فى ولايتى دارفور وكردفان، كما أفاد التقرير بأن حجم تغير المناخ فى شمال دارفور بلغ درجات غير مسبوقة، وتأثيراته مرتبطة ارتباطا وثيقا بالصراع فى المنطقة، ولهذا فإن الاستثمار فى مجال إدارة البيئة الذى يقوم المجتمع الدولى بتمويله، بالإضافة إلى صادرات البلاد من النفط والغاز سوف يشكل جزءا مهما فى أية جهود للسلام فى السودان. انظر:

– العملية المختلطة للاتحاد الإفريقى والأمم المتحدة فى دارفور، موقع الأمم المتحدة ٢٠٠٨م.
http://www.un.org/arabic/depts/dpko/missions/unamid/background.htm

–الأمم المتحدة :البيئة من أسباب الصراع فى دارفور، موقع «بى بى سى»،٢٣ –٦–٢٠٠٧م:
http://news.bbc.co.uk/

ما يعادل خمس مساحة السودان، أما عن امتداد الإقليم من بئر النطرون فى الصحراء الكبرى شمالا وهو ملاصق جنوبا لدولة جنوب السودان الوليدة، ومن كردفان شرقا حتى الحدود مع ليبيا فى الشمال الغربى، وتشاد وإفريقيا الوسطى غربا[1]، وقد كان لامتداد حدود إقليم دارفور أثر كبير على الإقليم، فامتداد الحدود جعل الإقليم حلقة وصل بين منطقة السودان الأوسط (تشاد، وإفريقيا الوسطى)، وبين سودان وادى النيل، ولذلك كان الإقليم من أهم المراكز التجارية فى العصور الوسطى وفى مطلع القرن العشرين[2].

ب - التضاريس:

فيتميز إقليم دارفور بتباين وتنوع فى التضاريس؛ ففى الشمال منه تمتد الصحراء التى تتخللها أودية ومجموعة من التلال، تتعرض لكمية أمطار قليلة لا تزيد على عشر بوصات، مما ساعد على نمو الأعشاب التى تصلح للرعى، أما القسم الأوسط من دارفور فعبارة عن مناطق جبلية ورملية فى الطرفين الشرقى والغربى، وتتعرض لكمية مطر أكثر نسبيا، وتتراوح كمية الأمطار من ١٢ بوصة إلى ٢٥ بوصة فوق جبل مرة، أما القسم الجنوبى فيتميز بكثرة الأمطار التى تساعد على انتشار الحشائش الطويلة، والتى تصلح لتربية الماشية، ويبلغ متوسط الحرارة ما بين ٢٥ : ٣٥ درجة[3].

ويمتد الإقليم من الصحراء الكبرى فى شماله إلى السافانا الفقيرة فى وسطه إلى السافانا الغنية فى جنوبه. به بعض المرتفعات الجبلية، وأهمها جبل مرة الذى يبلغ ارتفاعه ٣٠٨٨م، حيث توجد أكثر الأراضى الدارفورية خصوبة، كما ينقسم الإقليم إداريا إلى ثلاث

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

-Sudan Geography , Country Studies, 17/06/2008

Http://www. country-Studies.com/sudan/geography.html

– رجب محمد عبد الحليم، العروبة والإسلام فى دارفور، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١م، ص ١٦.

– صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، مرجع سابق، ص ١٥–٢٠.

– حيدر إبراهيم على، «أزمة دارفور: الأسباب والآفاق المستقبلية»، مؤسسة البيت العربى، (مدريد إصدار إلكترونى، ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٧م):

http://www.casaarabe-ieam.es/~archivos/textos/20070920haydar_AR.pdf

(٢) انظر:

– عبد النعيم ضيفى عثمان، التاريخ والصراع والمستقبل.. إقليم دارفور، دار الرشاد، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ١١–٢١.

– الملاحق (خريطة إقليم دارفور).

(٣) رجب محمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص ٢٠–٢١.

ولايات: شمال دارفور وعاصمتها مدينة الفاشر، وجنوب دارفور وعاصمتها مدينة نيالا، وغرب دارفور وعاصمتها مدينة الجنينة.[1]

ج - المناخ:

كما تتباين التضاريس فى دارفور، يتباين المناخ أيضا، فالحرارة ترتفع فى شمال الإقليم مع ميل للانخفاض فى القسم الجنوبى، وهذا التنوع المناخى كان له الأثر على النبات الطبيعى، فتنمو الأشجار الحولية والتى تتحمل العطش فى الإقليم، وأشهر هذه الأنواع شجر السنط، وشجر الطلح، مع وجود أشجار مثمرة مثل: النخيل، والليمون، والموز، والنبق، ويوجد شجر يسمى «التيلدى» له القدرة على اختزان مياه الأمطار فى سيقانه، ويعتبر خزانا للمياه الجوفية، وقد أدى التنوع فى التضاريس إلى تنوع الأنشطة الاقتصادية للسكان، كما أدى إلى فرض نوع من الحماية للسكان، هذا بالإضافة إلى سهولة الاتصال بين إقليم دارفور والدول المحيطة به مما أدى للتنوع السكانى فى الإقليم[2].

وعلى الرغم من ذلك فإن جغرافية إقليم دارفور من حيث ضخامة واتساع المساحة، ومن ناحية انفتاح الإقليم على حدود ثلاث دول، ومن حيث الطبيعة المتداخلة لأنماط النشاطات البشرية السائدة على امتداد الإقليم (الزراعة والرعى)، نجدها قد تسببت فى تهيئة أجواء سياسية تتسم بعدم الاستقرار فى هذه المنطقة مند قديم الزمان[3].

ومن أبرز الأسباب البيئية التى أسهمت فى اندلاع الأزمة ما يلى:

١ - موجات الجفاف والتصحر:

كان إقليم دارفور عرضة لموجات الجفاف والتصحر المتعاقبة التى ضربت أنحاء واسعة من القارة الإفريقية، ونتج عن تلك الموجات اختلال عميق ألقى بآثاره على البيئة المحلية،

(١) معلومات أساسية عن إقليم دارفور، موقع «افهم دارفور»:
http://ifhamdarfur.net/?page_id=86

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:
– السعيد البدوى، دارفور (الإطار الجغرافى)، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ١–٩.
– أحمد آدم بوش، «جدلية العلاقة بين العوامل البيئية والنزاعات فى دارفور»، ملف السلام (٢)، الملف الدورى، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، الخرطوم، ٢٠٠٣م، ص ١٨.

(٣) حسن سيد سليمان، «جذور الأزمة فى دارفور»، مجلة آفاق سياسية، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، العدد الثانى– سبتمبر، الخرطوم ٢٠٠٤م، ص ٦٢–٦٣.

فنجد أن الرعاة قد اضطروا تحت وطأة موجات الجفاف والتصحر إلى الترحال بعيدا عن مناطقهم والمناطق الأخرى التى كانوا يرتادونها فى الماضى إلى مناطق جديدة بحثا عن الكلأ والماء[1]، وأدى بهم هذا الترحال إلى دخول حدود القبائل الأخرى التى تمارس الزراعة، فترتب على ذلك وقوع العديد من الاحتكاكات التى ربما تطورت إلى عداوات ومعارك بين القبائل[2].

ويمكن القول إن العامل الأول الذى أدى إلى النزاع بين الطرفين هو الجفاف والتصحر؛ حيث تضطر القبائل الإفريقية إلى الدفاع عن أرضها عندما يحاول الرعاة اللجوء إلى المناطق المخضرة هربا من الجفاف والتصحر.

وقد رصدت الدراسات حدوث ثلاث فترات جفاف طويلة وقعت أولها فى الستينيات، بينما وقعت الثانية فى السبعينيات، والثالثة فى الثمانينيات، وكانت الأخيرتان أشد وطأة من الأولى، حيث وقعت أسوأ الصراعات خلال فترة الثمانينيات، وامتد الصراع المسلح الحاد إلى مساحات واسعة من دارفور، مما يؤكد تأثير العامل البيئى بفعل قلة الأمطار على زيادة حدة الصراعات، ومن ثم أدت موجات الجفاف والتصحر التى ضربت الإقليم إلى إلحاق أضرار واسعة فى ما يتصل بالمعاش اليومى للسكان المحليين الذين تردت أوضاعهم

١ – انظر:

– كمال الجزولى، «الحقيقة فى دارفور»، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا حركية، رقم ٢٢، القاهرة،٢٠٠٦م، ص ٣٥–٣٦.

– عثمان إبراهيم عبد الله، «النزاعات فى دارفور والرؤية المستقبلية»، ملف السلام (٢)، الملف الدورى، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، ديسمبر،الخرطوم، ٢٠٠٣م، ص ٤.

٢ – وكان أبرز هذه النزاعات بين القبائل: النزاع بين بنى «هلبة» والرزيقات» عام ١٩٨٢م، فى ولاية جنوب دارفور، النزاع بين «البرتى» «والزيادية» ضد «الزيادية»، عام ١٩٨٣م، فى ولاية شمال دارفور، النزاع بين «الفلاتة» «والقمر»، عام ١٩٨٤م، فى ولاية جنوب دارفور، النزاع بين «الفلاتة» «والمراريت»، عام ١٩٨٦م، فى ولاية جنوب دارفور النزاع بين «الرزيقات» «والدينكا»، عام ١٩٨٦م، فى ولاية جنوب دارفور، النزاع بين «الفور» وبعض القبائل العربية، عام ١٩٨٧م، فى جميع ولايات دارفور، النزاع بين «الزغاوة» «والقمر»، عام ١٩٨٨م، فى ولاية شمال وغرب دارفور النزاع بين «الزغاوة» «والمعاليا»، عام ١٩٩٠م، فى ولاية جنوب دارفور، النزاع بين «الزغاوة» «والرزيقات» الشمالية، عام ١٩٩٩م، فى ولاية جنوب دارفور، النزاع بين «التايشة» «والقمر»، عام ١٩٩٠م فى ولاية جنوب دارفور النزاع بين «الزغاوة» «والمراريت» عام ١٩٩١م، فى ولاية جنوب دارفور، النزاع بين «الميما» «والزغاوة»، عام ١٩٩١م فى ولاية جنوب دارفور، النزاع بين «الزغاوة» «والبرقد»، عام ١٩٩١م، فى ولاية جنوب دارفور، النزاع بين «الترجم» «والفور» عام ١٩٩١م، فى ولاية جنوب دارفور ولمزيد من التفاصيل انظر:

– عبد العزيز راغب شاهين، «الصراع العرقى فى دارفور»، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٢٠٠–٢١٠.

– عثمان إبراهيم عبد الله، مرجع سابق، ص ٤.

بصورة ملحوظة، حيث لم تعد الأراضى المحدودة التى لم تتضرر بتلك الموجات تفى باحتياجات الناس بعد أن أصاب الجدب أجزاء واسعة من المناطق التى كانت تتركز فيها النشاطات الاقتصادية التقليدية فترتب على ذلك أمران:

أولا: القبائل الرعوية هجرت مناطقها المتعارف عليها وذهبت إلى مناطق أخرى أفضل من التى اضطرت إلى تركها دون تنسيق مسبق مع القبائل التى تقيم على هذه الأراضى وهى صاحبة الحق عليها، وقد أدى ذلك إلى نزاعات بين المقيمين والقادمين.

ثانيا: فريقا من الذين قاموا بالنهب تحت وطأة الحاجة وشظف العيش عمدوا إلى قطع الطرق على الشاحنات التجارية ومركبات المسافرين القادمة أو العابرة لدارفور، وقد تمخض عن هذا الأمر ما عرف لاحقا بظاهرة النهب المسلح التى شكلت مشكلة مستمرة للحكومة المركزية ولم تستطع تحجيمها أو الحد منها[1].

٢ - الصراع القبلى على الموارد:

يتميز إقليم دارفور بأنه مقسم بين عدة قبائل، حيث تسيطر كل قبيلة على حيز جغرافى معين أو مساحة من الأرض، وهذا لا ينفى وجود قبائل أخرى على المساحة نفسها، ولكنها أقل عددا ونفوذا عن غيرها من القبائل، فقبيلة «الزغاوة» تبسط سيطرتها على الأجزاء الشمالية من الإقليم وبعض الأجزاء المتفرقة فى أجزاء أخرى، بينما تسيطر قبيلة «المساليت» على الجزء الغربى من الإقليم، أما قبيلة «الفور» – منها اشتق اسم الإقليم – فتسيطر على أجزاء متفرقة من الإقليم، وخاصة جبل «مرة» فى الوسط، وتسيطر قبيلة «الرزيقات» على الأجزاء الجنوبية من الإقليم، بينما تسيطر القبائل البدوية على أجزاء متفرقة وتعتمد على الترحال فى أراضى الغير، مما كان يتسبب فى الاحتكاكات بين القبائل المختلفة[2]، ولقد زاد من الاحتكاكـات حالة الجفاف التى ضربت الإقليم، وما ترتب عليها من حالة تصحر، إلا أن الصراع والمواجهات كانت تتم على الأرض (للسيطرة عليها) والنفوذ، وما ينفى الصراع والمواجهات بين القبائل البدوية الرحالة والقبائل الزراعية المستقرة،

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

– محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية، دار كامبريدج للنشر، كامبريدج، ٢٠٠٠م، ص ٣٣٧–٣٨٨.

– حسن سيد سليمان، مرجع سابق، ص ٥٥–٧٢.

(٢) كمال الجزولى، مرجع سابق، ص ٣٥–٣٧.

حدوث العديد من الصدامات بين قبيلة «الزغاوة» من جانب، وقبيلة «الفور» و«المساليت» من جانب آخر، حيث تعتمـد الأولى على امتداده الإقليمى فى ليبيا وتشاد[١].

ومن ثم يمكن القول إن هناك علاقة تبادلية عكسية بين معدلات هطول الأمطار وبين النزاعات القبلية، حيث إن النزاعات والصراعات تزداد كلما كانت معدلات الأمطار متدنية أو دون المتوسط [٢].

ومن أكثر القبائل تضررا من الجفاف والتصحر وشح الأمطار هى القبائل التى تغطى أقصى شمال الإقليم وغربه وشرقه مثل قبائل «الزغاوة» «والبرتى» «والميدوب» «والقمر» «والرزيقات» الشمالية «والزيادية»،ويمكن تتبع هجرات قبائل «الزغاوة» «والقمر» والقبائل العربية من شمال دارفور ودخولها فى معارك قبلية، كلما اتجهنا جنوبا؛ حيث زاد التنافس القبلى على الموارد الزراعية والحيوانية ومصادر المياه الشحيحة،أما عن «الأبالة» «والرزيقات» الشمالية ومجموعة الرحل القبلية بشمال دارفور، وهى قبائل عربية فإن أثر التصحر والجفاف قد أفقدهم مراعيهم، ونضبت موارد مياههم فهاجروا إلى مناطق«الفور» ومناطق «المساليت» بغرب دارفور، ووصلوا إلى أقصى الجنوب الغربى لجنوب دارفور وإلى مناطق «الداجو» وغيرها من المناطق الأقل تضررا بالجفاف والتصحر.

ومن جانب آخر فكانت لهذه الهجرات آثار مباشرة فى الصراع القبلى، مثل صراعات «الماهرية» «والزغاوة»، «والماهرية» «والداجو»، وكذلك «العرب» «والزغاوة»، «والعرب» «والمساليت»، كما أن الصراع على الموارد جعل القبائل العربية تتصارع فيما بينها للتنافس على الموارد التى تتيحها «الحاكورة» أو «المرحال» مثل صراعات «الرزيقات» و«البنى هلبة» «والرزيقات» والترجم «والرزيقات» «والمعاليا»، «والتعايشة» «والسلامات»، مع ملاحظة أن الصراع يزداد حدة بفعل الزيادة بين السكان الذين ازداد عددهم بسبب النزوح مما جعل التنافس على الموارد المتضائلة بفعل الجفاف والتصحر والرعى والزراعة الجائرتين يزداد عنفا[٣].

❑❑❑

(١) د.أنور ماجد عشقى، «الأزمة السودانية وتسييس القيم»، جريدة الأهرام، ٢٦ أغسطس ٢٠٠٤م.

(٢) أحمد آدم بوش، مرجع سابق، ص ٢١.

(٣) التقرير الاستراتيجى السنوى العاشر ٢٠٠٨م – ٢٠٠٩م، مركز الدراسات السودانية، الخرطوم، ٢٠١٠م،ص ٤٧–٤٨.